الدرس 1

الحياة الاقتصادية في الأردنّ بين عامَي (1921-1950م)

الفكرةُ الرئيسة

التعرّف إلى أبرز مظاهر الحياة الاقتصادية ومراحل تطوّرها، بدءًا من تأسيس إمارة شرقيّ الأردنّ في عام 1921م، إلى قيام وحدة الضفّتين في عام 1950م.

المصطلحات

الزراعة	Agriculture
الصناعة	Industry
التجارة	Commerce
المصرف الزراعي	Agricultural Bank

مهارات التعلّم

- المشكلة والحلّ.

يعتمد الاقتصاد الأردني نموًّا بطيئًا باستخدام ما توافر لديه من موارد طبيعية ومالية وبشرية، إلى أن وصل إلى مرحلة متطوّرة عن طريق: تطوير الزراعة والصناعة، وإنشاء البنية التحتية في البلاد. وفي ما يأتي عرض لتطوّر القطاعات الآتية:

أوّلًا: الزراعة

اعتمد السكّان منذ بداية عهد الإمارة على الزراعة؛ بوصفها المصدر الأساس للرزق والمعيشة، فقد كانت السمة البارزة في حياة الأردنيين، مع أنّ الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد شكّلت نسبة ضئيلة لا تزيد على (10%) من مساحة البلاد الكلّية.

أهمّ المحاصيل الزراعية التي اهتمّ الأردنيون بزراعتها، وهي: القمح والشعير والعدس والفول والحمص والذرة بنوعيها الصفراء والبيضاء وغيرها. وكانت تُشكّل المصدر الرئيس لدخل معظم المواطنين الأردنيين، وتُوفّر لهم موردًا مهمًّا لغذائهم ولأعلاف مواشيهم.

الصورة (1): طابع بريدي يظهر عليه أحد أساليب الحصاد اليدوي في الأردنّ.

Scanned with ACE Scanner

تُعدّ الأغوار الأردنية وقرى الهضبة الممتدّة من سهول إربد شمالًا إلى جبال الشراة جنوبًا، أهمّ مناطق زراعة الحبوب والخضروات الرئيسة في الأردنّ. وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى دفع عجلة التطوّر في المجال الزراعي عن طريق:

1. إنشاء أوّل مصرف زراعي في عام 1922م.
2. تشكيل أول لجنة اقتصادية عليا في البلاد في عام 1924م؛ لتطوير مقوّمات الاقتصاد الأردني. وانبثقت عنها لجانٌ فرعية في مختلف المدن الأردنية.
3. مسح الأراضي الزراعية وتحديد الملكيات في الثلاثينيات من القرن الماضي؛ ما أسهم في زيادة الانتاج الزراعي.

ونمت الثروة الحيوانية من أغنام وماعز وإبل وأبقار، بالإضافة إلى تربية الدواجن والطيور وخلايا النحل، واستخدم الفلّاحون الحمير والبغال والخيل والإبل في تنقّلاتهم، ونقل أمتعتهم ومنتوجاتهم الزراعية، وقدمت الدولة الخدمات البيطرية لمعالجة الأمراض والأوبئة التي تفتك بالثروة الحيوانية.

وقد واجهت الزراعة الأردنية مجموعة من التحديات بين عامَي (1921م– 1950م). للتعرّف إليها؛ أتأمّل الشكل الآتي:

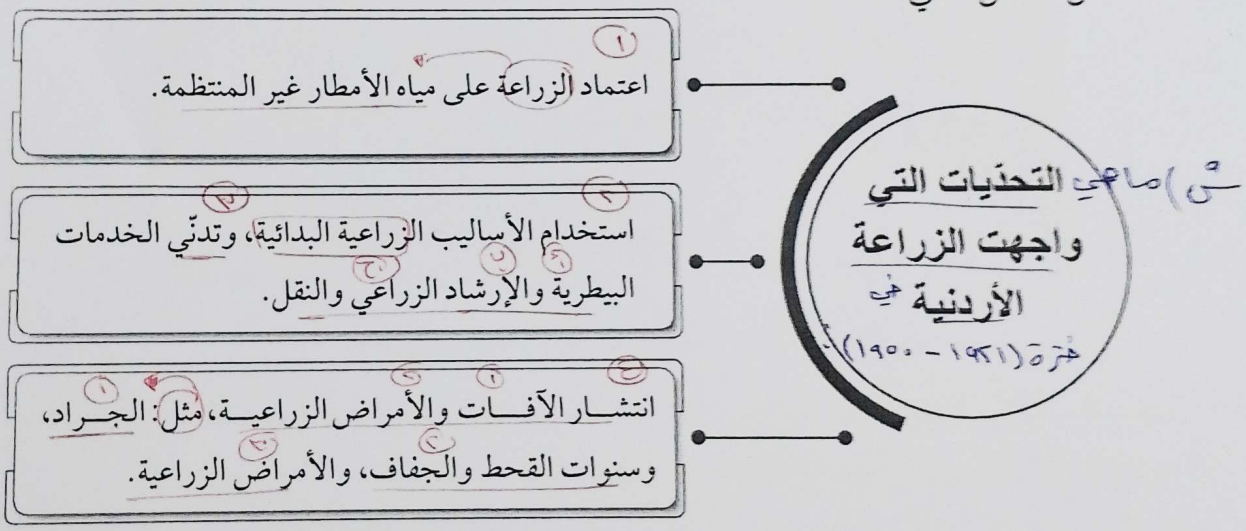

الشكل (1): التحدّيات التي واجهت الزراعة الأردنية بين عامَي (1921م– 1950م).

Scanned with ACE Scanner

✓ أتحقق من تعلمي

- أُفسّر: تُعدّ الزراعة من الموارد الاقتصادية المهمّة.
- أقترح طرائق لحلّ مشكلة نقص المياه في القطاع الزراعي.

أفكر

ما الهدف من إنشاء الحكومة الأردنية مصرفًا زراعيًّا؟

ثانيًا: الصناعة

كانت الصناعة في عهد الإمارة بسيطة وتقليدية، حيث نمت الحرف المستقلّة من الصناعات المنزلية ومن النشاط الحرفي المرتبط بالإنتاج المعيشي، ويمكن تعريف الحرف اليدوية بأنّها المهن التي يعتمد فيها الشخص على مهاراته الفردية والذهنية واليدوية، حيث ظهرت مطاحن الحبوب اليدوية ومعاصر الزيتون الخشبية، إلى جانب المعاصر التي تُدار بالمياه الجارية وباستخدام الحيوانات. وشملت الصناعات الحرفية الورش الصغيرة؛ كصناعة النسيج اليدوي وبعض الملابس والعباءات والبسط والعُقل وغيرها.

الصورة (2): إحدى معاصر الزيتون القديمة في إربد.

شهد عقد الثلاثينيات من القرن الماضي اكتشاف مادّة الفوسفات قُرب منطقة الرصيفة في عام 1932م؛ فتأسّست شركة للتنقيب عن هذه المادّة واستخراجها.

كان أكبر توسّع في تأسيس الشركات في الأردنّ بين عامَي (1945–1950م)؛ إذ بلغت (341) شركة، كان بينها (42) شركة صناعية، ذات صناعات متنوّعة تُمثّل مختلف النشاط الصناعي آنذاك؛ مثل شركات المطاحن وصناعة الأغذية، وشركات التنقيب عن الثروات المعدنية، وشركات الصابون والزيوت، وشركات صنع المرطّبات، وأُنشئت أوّل وزارة مستقلّة للصناعة والتجارة في الأردنّ في عام 1952م.

وقد واجه قطاع الحرف الصناعية في الأردنّ عقبات عديدة. للتعرّف إليها؛ أتأمّل الشكل الآتي:

الشكل (2): العقبات التي واجهت قطاع الحرف الصناعية في الأردنّ.

✓ أتحقّق من تعلّمي

أفكّر

كيف انعكس استقلال الأردنّ في عام 1946م، على تطوّر الصناعة وزيادة الشركات بين عامَي (1945م – 1950م)؟

نشاط

أمسح الرمز المجاور، وأبحث في الموقع الرسمي لشركة الفوسفات الأردنية، وأكتب تقريرًا عن المواد التي تُنتجها الشركة، وأعرضه أمام زملائي/ زميلاتي في الغرفة الصفّية.

ثالثًا: التجارة

كانت الحركة التجارية الأردنية ضعيفة ومحدودة، إلّا أنّ العاصمة عمّان أصبحت محط أنظار التجّار القادمين من الأقطار العربية المجاورة؛ سوريا وفلسطين ولبنان، الذين استقروا فيها، وبدأوا أنشطتهم التجارية والصناعية؛ فأُنشئت الفنادق والمطاعم ومحلّات الصرافة وشركات النقل والبنوك.

الصورة (3): إحدى الأسواق قديمًا في مدينة عمّان.

Scanned with ACE Scanner

أبرمت الحكومة الأردنية عدّة اتّفاقيات تجارية مع بعض الأقطار العربية المجاورة؛ ففي عام 1923م عقدت اتّفاقًا تجاريًّا مع سوريا ولبنان، نصّ على إعفاء الحاصلات والمُنتَجات الأردنية من رسوم الاستيراد في هذين القطرين، كما نصّ على نقل البضائع الواردة إلى الأردنّ عن طريق ميناء بيروت عبر السكك الحديدية العاملة بين دمشق وعمّان.

أما في ما يتعلّق بالصادرات الأردنية، فكان القمح والشعير والعدس على رأس هذه الصادرات؛ بالإضافة إلى الخضار والماشية. وقبل عام 1948م كانت الصادرات الأردنية تمرّ عبر الموانئ الفلسطينية وبخاصّة ميناءَي حيفا ويافا.

أمّا الواردات فكانت تشمل الموادّ الغذائية؛ كالسكر والأرز والشاي والقهوة والملابس والمشتقّات النفطية والسيّارات، وكانت تصل إلى البلاد عبر الموانئ الفلسطينية حتى عام 1948م، وبعدها تحوّلت هذه الواردات إلى ميناءَي بيروت واللاذقية.

ولا شكّ أنّ الموقع الجغرافي الإستراتيجي للأردنّ كان له دور في عملية تطوّر التجارة الداخلية والخارجية؛ حيث أدّى شقّ الطرق بين الأردنّ والأقطار العربية المجاورة إلى تنشيط حركة التجارة وزيادة عدد سيّارات النقل الصغيرة والكبيرة المُخصّصة للشحن.

- يمكن تطور مظاهر تطور مجال الاقتصاد في الأردن بين عامَي (- م) على النحو الآتي:

1. تحوّل الاقتصاد الأردني تدريجيًّا من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي نامٍ؛ فقد تركّز التحوّل في تنمية القطاع الصناعي، والإسهام في توفير فرص العمل للشباب، وتعزيز الصادرات.
2. إنشاء المصانع؛ مثل: مصانع النسيج والمطاحن والمعادن والورق.
3. زيادة الإنتاج الزراعي؛ إذ تركّز التحوّل في تحسين الأراضي الزراعية، وترشيد استخدام المياه، وتوسيع مساحات الزراعة، وتجهيز حقول الحبوب بالآلات الزراعية.
4. تحسين البنية التحتية، حيث بدأت الحكومة في شقّ الطرق وبناء الجسور والمدارس الزراعية الحكومية، وتطوير الشبكة الكهربائية والهاتفية.
5. تركّز معظم الاستثمار في الأردنّ بأيدي التجار القادمين إلى المدن الأردنية من الأقطار العربية المجاورة، الذين أسهموا إسهامات فاعلة في تنمية الاقتصاد الأردني.

✓ أتحقق من تعلّمي

- أُفسّر: أصبحت مدينة عمّان محطّ أنظار التجّار القادمين من البلدان المجاورة.
- ما الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة الأردنية لتنشيط التجارة؟

Scanned with ACE Scanner

المراجعة

1. المفردات

أوضّح المقصود بكلّ ممّا يأتي: الاقتصاد، الحِرَف اليدوية.

2. الفكرة الرئيسة

- أتتبّع تطوّر الصناعة بين عامَي (1921–1950م).
- أبيّن التحدّيات التي واجهت قطاع الزراعة بين عامَي (1921–1950م).
- أوضّح إجراءات الحكومة الأردنية في تطوير التجارة الداخلية والخارجية.

3. التفكير الناقد والإبداعي:

» أفسّر: تدنّي مستوى التجارة في الأردنّ منذ تأسيس الإمارة إلى عام 1950م.

» أقترح حلولًا لتطوير القطاع الزراعي في الأردنّ.

Scanned with ACE Scanner

الدرس

2

الحياة الاقتصادية في الأردنّ بين عامَي (1951-1967م)

الفكرةُ الرئيسة

التعرّف إلى أبرز مظاهر الحياة الاقتصادية في الأردنّ منذ إعلان وحدة الضفّتين في عام ١٩٥٠م، إلى عام ١٩٦٧م.

المصطلحات

الفوسفات	Phosphate
التنمية الاقتصادية	Economic Development
الاستثمار	Investment

مهارات التعلّم

- التحليل.

س١) عانى الاقتصاد الأردني من نتائج الحرب العربية اليهودية في عام 1948م، ما أعاق التنمية الاقتصادية. ومن أهمّ مظاهر ذلك ما يأتي:

- انخفاض معدّل نموّ الناتج المحلّي.
- تضاعف أعداد السكّان.
- تزايد العجز في الموازنة العامّة.
- التأثير السلبي في مستوى التشغيل وتوافر فرص العمل.

س٢) أدّت الوحدة بين الضفّتين الشرقية والغربية في عام 1950م: إلى دخول أموال فلسطينية إلى الأردنّ، ما أدّى إلى انتعاش الحركة العمرانية، وازدهار التجارة، وزيادة موارد الخزينة العامّة في الخمسينيات. وتوافرت خبرات جديدة في مجال الزراعة والصناعة، كما دعمت الحكومة الأردنية القطاع الزراعي وبخاصّة في الضفّة الغربية من أجل حلّ بعض الآثار الاقتصادية الناتجة عن أزمة اللاجئين.

س٣) استعاض الأردنّ في بداية الخمسينيات عن صادرات المواشي والحبوب والغلال بصادرات الخضار والفواكه وزيت الزيتون؛ وقد جاء ذلك نتيجة زيادة الاستهلاك المحلّي للحبوب والمواشي في الضفّتين، بسبب زيادة عدد السكّان.

س٤) زادت موارد خزينة الدولة الأردنية من الرسوم والضرائب، وبخاصّة بعد التوسّع العمراني في الضفّتين، والإقبال على استيراد المواد اللازمة للمشاريع العمرانية؛ إذ عُدّ ذلك مؤشّرًا اقتصاديًّا إيجابيًّا، حيث جلب عائدات جمركية للمملكة.

شهد عقد الخمسينيات معدّلات نموّ اقتصادي عالية قُدّرت في الأعوام (1952-1954م) بـ (10%) سنويًّا تقريبًا. وارتفع ناتج أسعار السوق الأردنية من (68) مليون دينار إلى أكثر من (130) مليون دينار.

أمّا على الصعيد الخارجي، فقد وقّع الأردنّ اتّفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في عام 1952م؛ للتعاون في عدّة مجالات كان من أبرزها المجال الاقتصادي، حيث اشتملت الاتّفاقية على تقديم تسهيلات بين الدول العربية في المجالين الزراعي والصناعي، وترك المجال للدول العربية لعقد اتفاقيات ثنائية، من شأنها تقوية العلاقات الاقتصادية في ما بينها، بالإضافة إلى إنشاء مجلس اقتصادي عربي من وزراء الاقتصاد في الدول العربية؛ لاقتراح المشاريع الاقتصادية اللازمة والإشراف على تنفيذها.

الصورة (4): التوقيع على اتّفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في القاهرة.

شهد الأردنّ نقلة نوعية في عهد الملك الحسين في شتّى المجالات الاقتصادية، وحقّق نهضة شاملة على الرغم من شحّ الموارد الاقتصادية، والظروف السياسية الصعبة. ومن أبرز ملامح التطوّر الاقتصادي، ما يأتي:

أوّلًا: الزراعة

تأثّر قطاع الزراعة في الأردنّ بصورة كبيرة بعد احتلال إسرائيل معظم أراضي فلسطين في عام 1948م؛ إذ هيمن الاحتلال على مصادر المياه، ما دفع الحكومات الأردنية إلى إنشاء عدّة مشاريع تنموية في الغور الأردني؛ لتطوير القطاع الزراعي فيه، ومن أبرزها:

1 مشروع قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبد الله)

بدأ العمل في القناة في عام ١٩٦٢م والتي تمتدّ لمسافة (١١٠ كم) تقريبًا شرقيّ نهر الأردنّ، وتمرّ بمناطق الأغوار من بلدة العدسية والمخيبة شمالًا إلى الشونة الجنوبية قرب البحر الميّت.

الصورة (5): قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبد الله) في الأغوار الأردنية.

Scanned with ACE Scanner

تتغذّى قناة الغور الشرقية من: مياه نهر اليرموك على الحدود (الأردنية – السورية) وسيل الزرقاء، وآبار المخيبة الارتوازية، والأودية المجاورة. وتُعدّ القناة الشريان الحيوي الذي يُزوّد المناطق الزراعية بالمياه في الأغوار الأردنية.

2 سدّ المخيبة (سدّ الوحدة)

اتّخذ القادة العرب في مؤتمر القمة العربية المنعقد في الإسكندرية في عام 1964م قرارًا بجعل مشروع سدّ المخيبة جزءًا من المشروع العربي الفوري لاستثمار روافد نهر الأردنّ. وبناءً على ذلك، أنشأت الحكومة الأردنية مؤسّسة حكومية أُطلق عليها اسم (المؤسّسة الإقليمية الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردنّ وروافده)، وأُسندت إليها مهمّة تنفيذ المشاريع المتعلّقة باستثمار مياه نهر الأردنّ وروافده.

الصورة (6): الملك الحسين بن طلال يفتتح سدّ المخيبة في يوم الاستقلال في عام 1966م.

يهدف إنشاء سدّ المخيبة إلى تخزين المياه في فصل الشتاء؛ لإنقاذ الأراضي الزراعية من الأخطار الناجمة من تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردنّ في منتصف الستينيات، حيث بلغت مساحة الأراضي التي غطّاها سدّ المخيبة (70) ألف دونم؛ منها (40) ألف دونم تقريبًا في الضفّة الشرقية و(30) ألف دونم في الضفّة الغربية.

فرضت الحكومة الأردنية أجرة يوم واحد تُخصم من رواتب الوزراء والنوّاب والأعيان والموظفين الكبار

[redacted] م.

3 مؤسّسة الإقراض الزراعي

تأسّست مؤسّسة الإقراض الزراعي في عام 1959م، وكان لها استقلال مالي. تُنفّذ المؤسّسة عمليات الائتمان الزراعي للمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية؛ للنهوض بالزراعة وتحسينها.

✓ أتحقّق من تعلّمي

- أُفسّر: إنشاء سدّ المخيبة.
- أُناقش: أهمّية مشروع قناة الغور الشرقية، وانعكاسها على تطوير الزراعة في الأردنّ.

أفكّر كيف تأثّر قطاع الزراعة من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؟

Scanned with ACE Scanner

ثانيًا: الصناعة والتجارة

ترتّب على وحدة الضفتين وزيادة عدد سكّان الأردنّ، التفكير في إنشاء مشاريع اقتصادية تتعلّق بالبنية التحتية، والتحوّل من قطاع الزراعة والاهتمام بتربية الماشية، إلى الاهتمام بقطاعات جديدة، ومنها: الخدمات والصناعة والتجارة والإنشاءات؛ لذا، فقد تركّزت الاستثمارات الأردنية في الخمسينيات وإلى منتصف الستينيات ضمن: قطاعات التعدين والنقل والإنشاء.

تبنّت الحكومة الأردنية في نهاية الخمسينيات، إستراتيجية اقتصادية واضحة في سبيل تحقيق استغلال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة كافّة، والاعتماد على الموارد المحلّية لتغطية تمويل المشاريع التنموية، حيث أنشأت الحكومة مجلس الإعمار الأردني في عام 1958م. ومن أبرز المشاريع والمؤسّسات الاقتصادية التي نُفّذت في الخمسينيات والستينيات ما يأتي:

1 شركة مناجم الفوسفات الأردنية

الصورة (7): شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

صُدّرت أوّل كمّية فوسفات إلى خارج الأردنّ في عام ١٩٥١ م. وبعد عامين، أُطلق على شركة الفوسفات اسم (شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة)، وواصلت أعمالها باستخراج الفوسفات من مناجمه في [redacted]. بدأت الشركة في عام ١٩٦٠م بإنتاج قدر محدود من السوبر فوسفات للاستهلاك المحلّي. وتوجد استخدامات عديدة لمادّة الفوسفات، منها: الطبّية والزراعية والصناعية والغذائية

زادت الكمّيات المصدّرة من الفوسفات بصورة كبيرة في عام 1964م. ومن أهمّ الدول التي كانت تستورد الفوسفات الأردني: يوغسلافيا والهند وتشيكوسلوفاكيا وبولندا واليابان وإيطاليا.

2 شركة البوتاس العربية

تأسّست شركة البوتاس العربية المساهمة في عام 1951م؛ لاستغلال ثروات البحر الميّت، وبنت الشركة ملّاحات ومصنعًا تجريبيًّا في المنطقة الواقعة جنوبيّ البحر الميّت.

الصورة (8): شركة البوتاس العربية – البحر الميّت.

Scanned with ACE Scanner

3 ميناء العقبة

كانت موانئ فلسطين على البحر المتوسّط تُشكّل المنافذ الطبيعية للأردنّ على العالم الخارجي، غير أنّ هذه الموانئ أُغلقت أمام التجارة الأردنية في عام 1948م بعد احتلال هذه الموانئ من القوّات الإسرائيلية، وتحوّلت تجارة الأردنّ الخارجية إلى ميناءَي بيروت واللاذقية، حيث كانت تكاليف النقل عالية؛ لذا، أنشأت الحكومة الأردنية سلطة ميناء العقبة في عام 1952م، وعهدت إليها إنشاء ميناء العقبة وإدارته وتنميته في العام نفسه، وجرت توسعته في عام 1964م. بحيث أصبح مصدرًا اقتصاديًّا مهمًّا للبلاد.

4 بنك الإنماء الصناعي

تأسّس بنك الإنماء الصناعي في عام 1967م، ومن أهدافه تشجيع المشاريع الصناعية وتنشيطها، وزيادة فرص العمل في مناطق المملكة كافّة.

5 غرفة تجارة عمّان

نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي في الأردنّ في الخمسينيات، أُنشئت غرفة تجارة عمان، وأصبح من مهامّها: مكافحة الغلاء، وتوفير السلع الأساسية للمستهلكين، وتحديد أجور نقل البضائع والركّاب في السيّارات والسكك الحديدية، وتحديد أجور السكن، ووضع أنظمة للأوزان والمكاييل ومراقبتها، وإصدار شهادات المنشأ للبضائع المصدرة.

بقيت غرفة تجارة عمّان ممثّلة للقطاعين التجاري والصناعي إلى عام 1961م، حين أُنشئت غرفة صناعة عمّان بوصفها ممثّلًا للقطاع الصناعي.

ومن أجل تحفيز الاقتصاد الأردني، جرى توقيع العديد من الاتّفاقيات الاقتصادية مع بعض الدول العربية مثل: الكويت والعراق والسعودية ولبنان والجمهورية العربية المتّحدة.

كان للقطاع الخاصّ إسهامات في تعزيز مسيرة الأردنّ الاقتصادية في عقدَي الخمسينيات والستينيات، وإنشاء المشاريع والشركات الاقتصادية الكبرى والمساهمة فيها، ومنها: شركة الإسمنت، وشركة البوتاس العربية، وشركة مصفاة البترول، وشركة الفوسفات الأردنية.

ثالثًا: النقد الأردني

أمّا في ما يتعلّق بإصدار نقد أردني خاصّ بالدولة، فقد استعمل الأردنيون قبل وحدة الضفّتين الجنيه الفلسطيني، وبرزت الحاجة إلى إصدار نقد أردني خاصّ بالدولة بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في عام 1948م. وعلى إثر ذلك، صدر قانون النقد الأردني في

الصورة (9): الدينار الأردني.

Scanned with ACE Scanner

س٣٦ اذكر اسم المجلس الذي تشكل بموجبه (بموجب ما نصت عليه) ؟

الصورة (10): الخمسة دنانير.

عام 1949م، الذي تشكّل بموجبه مجلس النقد الأردني ليكون الجهة الوحيدة والمخوّلة بإصدار النقد، وأصبح الدينار الأردني وحدة النقد المتداولة منذ عام 1950م، وبالمقابل ألغي التعامل بالجنيه الفلسطيني.

س٣٧ برز في الأردنّ في الخمسينيات والستينيات العديد من المؤسّسات المالية، اذكر ~~واذكر~~ اثنين منها.

1 البنك المركزي الأردني

س٣٨ متى تأسس البنك المركزي الأردني؟

~~تأسس البنك المركزي الأردني~~ في عام ١٩٦٤ م وهو مؤسّسة رسمية مستقلة تتولّى إصدار أوراق النقد والمسكوكات والشيكات والتحويلات، وقبول الودائع من الحكومة والمؤسّسات العامة والبنوك، وإدارة قروض الحكومة والمؤسّسات العامّة، وشراء العملات الأجنبية وبيعها.

الصورة (11): الملك الحسين يفتتح البنك المركزي في عام 1964م.

2 البنوك التجارية

س٣٩ نشأت في الأردنّ العديد من البنوك والفروع البنكية التجارية الأردنية والعربية والأجنبية، مثل: البنك الأهلي الأردني، وبنك الأردنّ، وبنك القاهرة عمان، والبنك العربي، والبنك الإسلامي الإردني، وبنك الرافدين، والبنك العقاري العربي، والبنك العثماني، والبنك البريطاني.

3 الاستثمار

س٤٠ ماذا حدث في عام ١٩٥٥م بالنسبة للاستثمار؟

أمّا بالنسبة إلى الاستثمار، فقد صدر قانون تشجيع وتوجيه الصناعة الأردني في عام 1955م. وفي العام نفسه، صدر قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية.

س٤١ اتّخذت الحكومة الأردنية في الستينيات عدّة إجراءات، كان لها الأثر الإيجابي في الاقتصاد الأردني؛ ومنها استقطاب أصحاب رؤوس الأموال الأردنيين في الخارج، وتشجيعهم على ضرورة استثمار هذه الأموال داخل البلد؛ لتطوير الاقتصاد الأردني.

Scanned with ACE Scanner

✓ أتحقّق من تعلّمي

• **أُفسّر** ما يأتي:
- إنشاء ميناء العقبة.
- ظهور العديد من المؤسّسات المالية الأردنية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

• **أُناقش**: دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني.

رابعًا: قطاع السياحة

أسهم تطوّر حركة السياحة عالميًّا والنمو المتسارع في السياحة؛ إلى مأسسة القطاع السياحي الأردني وتنظيمه؛ فأُنشئت سلطة السياحة الأردنية في عام 1960م.

كيف سارت الحكومة الأردنية ابتداءً من عام 1962م وفق خطّة اقتصادية مدروسة، هدفها توزيع المشاريع الاقتصادية والخدمية على أسس علمية، حيث حرصت على تنوّع القطاعات الاقتصادية التي تُسهِم في رفد الخزينة العامّة بالعملة الصعبة، فجرى تنشيط قطاع السياحة، إذ وصلت أعداد السياح الأجانب الذين زاروا الأردنّ في عام 1962م إلى أكثر من (200) ألف سائح أجنبي، بينما ارتفع العدد إلى (606) آلاف سائح في عام 1966م.

خامسًا: خطط التنمية الاقتصادية

شهد الأردنّ في عقد الستينيات نموًّا واضحًا في حركة التصنيع؛ إذ أنشأ القطاع الخاصّ مشاريع إنتاجية عديدة، وبدأ الاتّجاه نحو الاستثمارات الصناعية يأخذ منحى تصاعديًّا نحو إنشاء المصانع الصغيرة. وقد اتسعت القاعدة الصناعية اتّساعًا ملحوظًا؛ ما دفع الحكومة لوضع خطط للتنمية الاقتصادية الثلاثية والخماسية والسباعية.

✓ أتحقّق من تعلّمي

• **أُفسّر**: يُعدّ القطاع السياحي من القطاعات المهمّة في رفد الاقتصاد الوطني.

Scanned with ACE Scanner

المراجعة

1. المفردات

أوضّح المقصود بكلّ ممّا يأتي: سدّ المخيبة، البنك المركزي الأردني، مؤسّسة الإقراض الزراعي.

2. الفكرة الرئيسة

أوضّح أهمّ المشاريع التنموية لدعم القطاع الزراعي في الأردنّ، بين عامَي (1950-1967م).

- أتتبّع أبرز تطوّرات قطاع الصناعة في الأردنّ بين عامَي (1950-1967م).
- أبيّن ما يأتي:
  - أهمّ المؤسّسات المالية في الأردنّ.
  - إجراءات الحكومة في تحفيز الاستثمار في الأردنّ.
  - تطوّر القطاع السياحي.
  - أهمّية الخطط التنموية.

3. التفكير الناقد والإبداعي

- أحلّل تبنّي الحكومة إستراتيجية واضحة في سبيل تحقيق استغلال أمثل للموارد الاقتصادية المُتاحة.

4. أمسح الرمز المجاور، وأبحث في الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني، وأكتب تقريرًا عن تطوّر النقد الأردني، وأعرضه أمام زملائي/ زميلاتي في الغرفة الصفّية.

Scanned with ACE Scanner

الدرس 3

الحياة الاقتصادية في الأردنّ بين عامَي (1968-1999م)

- **الفكرةُ الرئيسة**

التعرّف إلى أبرز مظاهر تطوّر الحياة الاقتصادية في الأردنّ بين عامَي (1968 - 1999م).

- **المصطلحات**

المجلس الاقتصادي
Economic Council

مؤسّسة المدن الصناعية
Industrial Cities

المناطق الحرّة Free Zones

الأزمة الاقتصادية
Economic Crisis

- **مهارات التعلّم**

- التحليل.
- المشكلة والحلّ.

تسبّبت حرب عام 1967م، بأضرار بالغة في الاقتصاد الأردني، وعرقلت خططه التنموية؛ فشكّل احتلال الضفّة الغربية خسارة نحو نصف إنتاج الأردن القومي، وانعكس ذلك سلبًا على المجالات الاقتصادية جميعها.

لم يلبث الاقتصاد الأردني أن تعافى وازدهر نسبيًّا طوال عقد السبعينيات إلى منتصف عقد الثمانينيات، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: زيادة إنتاج مادّة الفوسفات وارتفاع أسعارها، حيث أصبح الأردنّ ثالث أكبر بلد في العالم منتجًا للفوسفات، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات والمنح الخارجية، وتحويلات الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى موقع الأردنّ الجغرافي والإستراتيجي، والقوى البشرية الأردنية الماهرة والمدرّبة، وإنشاء العديد من المدارس الأكاديمية والمهنية والصناعية في محافظات المملكة.

تطوّر قطاع الزراعة

أولت الحكومات الأردنية المتعاقبة اهتمامًا كبيرًا بقطاع الزراعة الأردني لما حقّقه من تعزيز فرص العمل، ورفع مستوى الأمن الغذائي في المملكة. وتجلّى هذا الاهتمام بتطوير البحوث الزراعية، وإنشاء عدّة محطّات زراعية بحثية، وتطبيق النمط الزراعي العالمي، وتوجيه المزارعين لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة، ومنح القروض المالية للمزارعين، وإقامة مشاريع الحصاد المائي بإنشاء العديد من السدود المائية في

Scanned with ACE Scanner

الصورة (12): سدّ الموجب في الأردنّ.

س) اذكر أمثلة على سدود في الأردن.

المملكة؛ كسدّ الملك طلال، وسدّ الوالة، وسدّ الموجب، وسدّ وادي العرب، والسدود الترابية في البادية الأردنية وحفر الآبار الارتوازية فيها. (من النقاط السابقة)

س) وعلى الرغم من التطوّر الذي شهده القطاع الزراعي، إلّا إنه عانى من بعض المشكلات، مثل محدودية الموارد المائية؛ بسبب قلّة الأمطار وتذبذبها، وتناقص الأراضي الزراعية؛ بسبب الزحف العمراني عليها. بالإضافة إلى ضعف التسويق الزراعي، وصعوبة ممارسة الأعمال الزراعية في الغور الأردني نتيجة العمليات العسكرية شبه المستمرّة من الطرف الإسرائيلي.

تطوّر القطاع الصناعي

س) أوضح كيف تولى الاهتمام بالقطاع الصناعيّ عبر وضع خطط التنمية الاقتصادية المتتالية؛ إذ لعب القطاع الصناعي دورًا رئيسًا في ترسيخ التنمية الاقتصادية الأردنية. وعلى الرغم من أنّ الاقتصاد الأردني قد تأثّر بالنتائج التي سبّبتها حرب عام 1967م، مما أدى إلى توقّف خطط التنمية الاقتصادية، وانخفاض الاستثمارات المالية العربية والأجنبية، إلّا أنّ القطاع الصناعي استأنف نموّه باستكمال العديد من مشروعات البنية التحتية، وشهد عقدا السبعينيات والثمانينيات نموًّا كبيرًا في قطاع الصناعة الأردنية، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية (15,000) منشأة.

س) أعط أبرز ملامح تطوّر الصناعات المحلّية، فهي:

① النقلة النوعية في قطاع الصناعات التعدينية والتحويلية؛ كصناعات البوتاس والفوسفات والإسمنت.

Scanned with ACE Scanner

- الاهتمام بالصناعات الإلكترونية المتقدّمة، والصناعات الورقية والبلاستيكية والهندسية، والألبسة والمنسوجات.
- تطوّر الصناعات الكيماوية، ولا سيّما صناعة الأدوية.
- سن العديد من التشريعات التي سهّلت عمليات الاستثمار العربية والأجنبية، ومن أبرزها قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٧٢م.

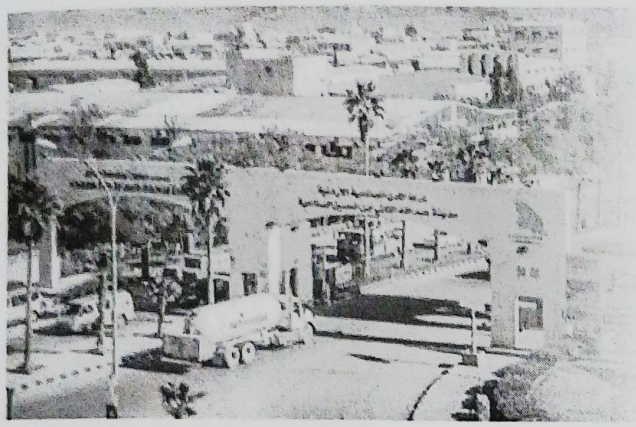

الصورة (13): مدينة سحاب الصناعية (مدينة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الصناعية).

س٩) استمرّ الاهتمام بقطاع الصناعة، حيث أُنشئت العديد من المؤسّسات الداعمة لهذا القطاع، ومنها: مؤسّسة المناطق الحرّة في عام 1976م، ومؤسّسة المدن الصناعية في عام 1980م؛ حيث أُنشئت أوّل مدينة صناعية في عام 1984م، وهي مدينة سحاب الصناعية (مدينة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الصناعية).

س١٠) وعلى الرغم من الإنجازات التي تحقّقت في مجال القطاع الصناعي، إلّا أنّه واجه تحدّيات عديدة، مثل:

- أقترح حلولاً لزيادة القدرة التنافسية للمُنتَجات الأردنية عالميًّا.

تطوّر القطاع التجاري

س١١) يُعدّ القطاع التجاري من القطاعات المهمّة في بنية الاقتصاد الوطني الأردني، وله دور أساسي في تحقيق الأمن الاقتصادي. وقد أسهمت العوامل الآتية في تطوّر القطاع التجاري الأردني:

- توفير شبكة متكاملة من مرافق البنية التحتية، كالطرق، ووسائل النقل والاتّصالات والمطارات والمياه والطاقة.

س١٢) أذكر (عدّد) أهم العوامل التي أسهمت في تطور القطاع التجاري الأردني.

Scanned with ACE Scanner

- تطوير ميناء العقبة وتوسيعه.
- إبرام العديد من الاتّفاقيات التجارية مع كثير من دول العالم.
- بناء نظام مصرفي فعّال ومتطوّر في الأردنّ.

عجز الميزان التجاري

مصطلح يُطلق على ارتفاع نسبة قيمة البضائع والمواد المستوردة، مقابل انخفاض قيمة نسبة الصادرات.

ولعلّ أبرز ما واجهه القطاع التجاري الأردني من تحديات: العجز في الميزان التجاري، والأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار في الإقليم، بالإضافة إلى ضعف المنافسة.

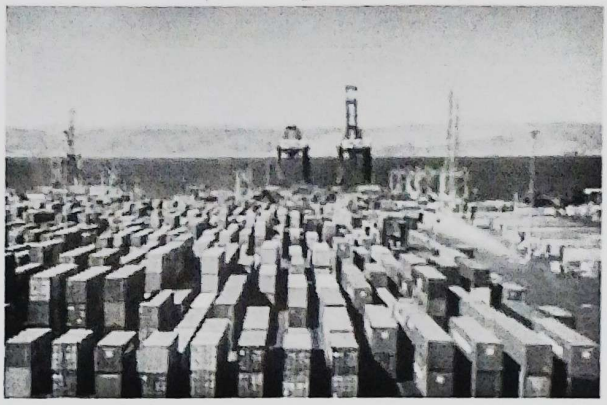

الصورة (14): ميناء العقبة حديثًا.

الصورة (15): ميناء العقبة قديمًا.

المناطق الحرّة

المناطق الحرّة

تُعدّ المناطق الحرّة جزءًا من إقليم الدولة، يدخل ضمن حدودها ويخضع لسلطتها الإدارية، ويجري التعامل فيها وفقًا لأحكام ضريبية ونقدية وجمركية تُحدّدها الدولة.

تُعدّ المناطق الحرّة شكلًا من الأشكال التنظيمية الاستثمارية التي تُنفّذها الدول؛ من أجل جذب الاستثمارات وتسهيلها وتشجيعها، بمختلف أشكالها وقطاعاتها ومصادرها. بدأت تجربة المناطق الحرّة في الأردنّ في عام ١٩٧٦م، حيث أُقيمت في ميناء العقبة منطقة حرّة عامّة صغيرة؛ لتنمية التجارة الخارجية، وخدمة تجارة الترانزيت (العبور). وأُنشئت مؤسّسة المناطق الحرّة في عام ١٩٧٦م، والتي من مهامّها إنشاء المناطق الحرّة وإدارة الاستثمار فيها، بالإضافة إلى الإشراف عليها.

الصورة (16): المنطقة الحرّة في محافظة الزرقاء.

Scanned with ACE Scanner

شهد الأردنّ بين عامَي (1973-1984م) نموًّا اقتصاديًّا سريعًا واستقرارًا ماليًّا نسبيًّا، تزامنًا مع الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما أدّى إلى تدفّق المعونات المالية الخارجية وزيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. كما زاد معدّل النمو الاقتصادي والاستثمارات؛ فتضاعف الدخل السنوي للفرد، ما انعكس إيجابًا على مستوى المعيشة، وانتشر التعليم بمستوياته المختلفة، واتّسعت شبكة الطرق، وتحسّنت الخدمات الحكومية، من رعاية صحّية واتّصالات سلكية ولا سلكية وخدمات الماء والكهرباء.

الأزمة الاقتصادية في عام 1989م

أدّت الزيادة في الإنفاق العامّ، والاعتماد على القروض والمساعدات المتوقّعة، وانخفاض أسعار الفوسفات والبوتاس والأسمدة عالميًّا نتيجة حالة الكساد العالمي؛ إلى التأثير سلبًا في الاقتصاد الأردني، وارتفاع نسبة البطالة.

لجأت الحكومة الأردنية في مواجهة الأزمة الاقتصادية إلى عدّة تدابير، منها: الحصول على مساعدات مالية عربية لدعم الدينار، والتوسّع في فرض الضرائب، والاستدانة من البنوك المحلية. كما فرضت قيودًا على الموازنة العامة، وألغت أيّ زيادات على رواتب موظّفي القطاع العامّ، وجمّدت النفقات العسكرية، ولجأت إلى رفع أسعار المشتقّات النفطية والمياه، ورفعت الدعم عن كثير من المشاريع التنموية؛ فانخفض سعر صرف الدينار إلى نصف قيمته، وقد قوبل هذا الوضع باحتجاجات شعبية واسعة، انتهت إلى تقديم الحكومة استقالتها في نيسان 1989م، وتشكيل حكومة جديدة في الأردنّ، ووضع خطط جديدة لتطوير الاقتصاد الأردني وتحسينه.

تعرّض الاقتصاد الأردني لهزّة جديدة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي؛ نتيجة لتداعيات أزمة الخليج (١٩٩٠- ١٩٩١ م)، الناجمة عن احتلال العراق للكويت، وعودة آلاف الأردنيين المغتربين العاملين في دول الخليج العربي إلى البلاد بصورة مفاجئة؛ ما أدّى إلى انخفاض حجم التحويلات المالية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الأساسية، وارتفاع نسبة البطالة، وتوقّف الصادرات الأردنية إلى دول الخليج العربي. وشهدت الأسواق المحلية إقبالًا على شراء السلع خوفًا من توسّع الحرب؛ ما أسهم في ارتفاع الأسعار محلّيًّا، وتزامن ذلك كلّه مع توقّف المساعدات والمعونات المالية العربية والأجنبية وبخاصّة الأمريكية.

تأثّر الاقتصاد الأردني بالظروف العربية المحيطة؛ ما أدّى إلى تراجع التنمية الاقتصادية، ونقل الكثير من الاستثمارات إلى خارج المملكة. وعليه، اتّخذت الحكومة الأردنية عدّة إجراءات لإنعاش الحياة الاقتصادية تمثّلت بإصدار قانون جديد لتشجيع الاستثمار في عام 1995م، وتشجيع الاستثمارات المحلّية والعربية والأجنبية وجذبها، وتوقيع العديد من الاتّفاقيات الاقتصادية، ومن أبرزها: اتّفاقية الشراكة مع الاتّحاد الأوربّي في عام 1997م، واتّفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية في عام 1998م.

Scanned with ACE Scanner

المراجعة

1. المفردات

أُوضّح المقصود بكلّ ممّا يأتي: الصناعات التعدينية والتحويلية، عجز الميزان التجاري، المناطق الحرّة.

2. الفكرة الرئيسة

- أُبيّن ما يأتي:
  - تطوّر القطاع الزراعي بين عامَي (1968-1999م).
  - تطوّر القطاع الصناعي بين عامَي (1968-1999م).
  - تطوّر القطاع التجاري بين عامَي (1968-1999م).
- أُوضّح أسباب الأزمة الاقتصادية في عام 1989م.

3. التفكير الناقد والإبداعي

- **أُفسّر** إنشاء المدن الصناعية.
- **أُحلّل** أبرز تحدّيات القطاع التجاري في الأردنّ بين عامَي (1968-1999م).
- **أُناقش**: تأثّر الاقتصاد الأردني بنتائج الاحتلال العراقي للكويت عامَي (1990-1991م).

4. أمسح الرمز المجاور، وأبحث في الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، وأكتب تقريرًا عن الاتّفاقيات التجارية التي وقّعها الأردنّ، وأعرضه للنقاش داخل الغرفة الصفّية.

Scanned with ACE Scanner

الدرس 4

الحياة الاقتصادية في الأردنّ منذ عام 1999م

- **الفكرةُ الرئيسة**

التعرّف إلى أبرز مظاهر تطوّر الحياة الاقتصادية في الأردنّ منذ عام 1999م.

- **المصطلحات**

التبادل التجاري

Commercial Exchange

اتّفاقية التجارة الحرّة

Free Trade Agreement

- **مهارات التعلّم**

• الشبه والاختلاف.

شهد الأردنّ تطوّرًا ملموسًا في المجال الاقتصادي في بداية القرن الحادي والعشرين، ونجح في لفت أنظار كثير من دول العالم للبيئة الآمنة في الاستثمار، عن طريق استضافة مؤتمرات دولية بمشاركة مئات القيادات العالمية الاقتصادية والسياسية؛ لبحث فرص التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية وتعزيز فرص الأمن والسلام.

انتهج الأردنّ في السنوات القليلة الماضية سياسة مبنية على الانفتاح الاقتصادي؛ لتحفيز النموّ الاقتصادي المُستدام وتحرير قطاعَي الصناعة والتجارة، بما يُحقّق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإعطاء القطاع الخاصّ دورًا أكبر في الفعاليات الاقتصادية، وتوفير بيئة تنظيمية عصرية جاذبة للاستثمار.

الصورة (17): الملك عبد الله الثاني في أحد المؤتمرات الدولية.

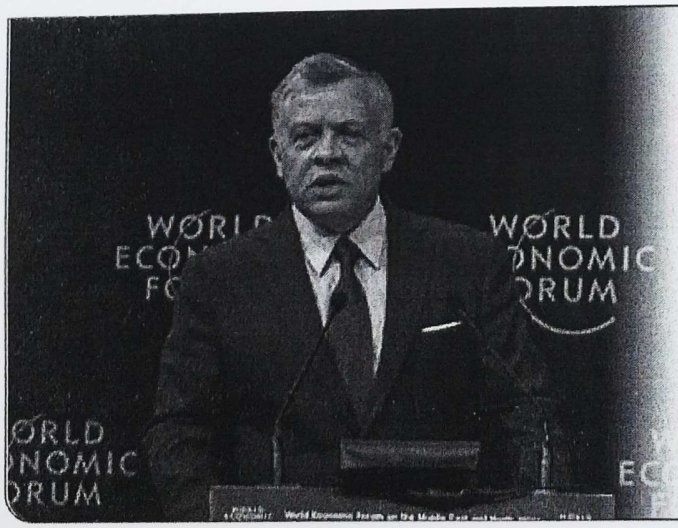

مؤتمر دافوس

سلسلة من مؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي بدأت في عام 1971م في مدينة دافوس بسويسرا، واستضاف الأردنّ في منطقة البحر الميّت عددًا منها حقّق عن طريقها العديد من الاتّفاقيات والمشاريع الاقتصادية.

Scanned with ACE Scanner

وتحقيقًا لهذه الرؤية الاقتصادية، فقد أُبرمت اتّفاقية التجارة الحرّة بين الأردنّ والولايات المتّحدة الأميركية في عام 2001م، التي نصّت على إقامة منطقة تجارة حرّة بين البلدين؛ لتقوية العلاقات الاقتصادية، وتشجيع النموّ الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار.

الشكل (3): المدن الصناعية في الأردنّ.

أبرز الإنجازات الاقتصادية التي شهدها الأردنّ في بداية القرن الحادي والعشرين، فهي:

1 التوسّع في إنشاء المدن الصناعية

افتتحت الحكومة الأردنية مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك في عام 2000م؛ لتكون أول مدينة صناعية، وصرحًا اقتصاديًّا تنمويًّا وإنتاجيًّا في جنوبيّ الأردنّ. كما افتتحت مدينة العقبة الصناعية الدولية في عام 2003م؛ لتكون حاضنة للاستثمارات الصناعية، ولتشكّل رافعة اقتصادية وداعمة للأنشطة الاقتصادية الأخرى في المملكة.

2 إنشاء غرفة صناعة الأردنّ

الصورة (18): غرفة صناعة الأردنّ.

تأسّست غرفة صناعة الأردنّ في عمّان في عام 2005م، وتمتّعت باستقلال مالي وإداري. سعت الغرفة إلى تمثيل مصالح الغرف الصناعية في المدن الأردنية المختلفة، وتعزيز التعاون والتنسيق التام بينها، وتضمّ غرفة صناعة الأردنّ كلّ من: غرفة صناعة عمّان، وبقية غرف الصناعة في المدن الأردنية.

حقّقت الصادرات الصناعية الأردنية قفزة كبيرة، حيث بلغت نحو مليار دينار سنويًّا في نهاية القرن الماضي، لتصل إلى (5) مليارات دينار سنويًّا تقريبًا في نهاية الربع الأوّل من القرن الحادي والعشرين.

بدأ الاقتصاد الأردني بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي؛ لمواكبة الطفرة التكنولوجية التي شهدتها التعاملات الاقتصادية العالمية، ونقلت الاقتصاد العالمي نحو الثورة الصناعية الرابعة، التي لا سبيل أمام الاقتصاد الوطني الأردني سوى مواكبتها.

الثورة الصناعية الرابعة

هي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في عام 2016م، ويُقصد بها رقمنة التصنيع التقليدي والممارسات الصناعية باستخدام تقنيات حديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والحوسبة والروبوتات والواقع الافتراضي والواقع المُعزّز.

Scanned with ACE Scanner

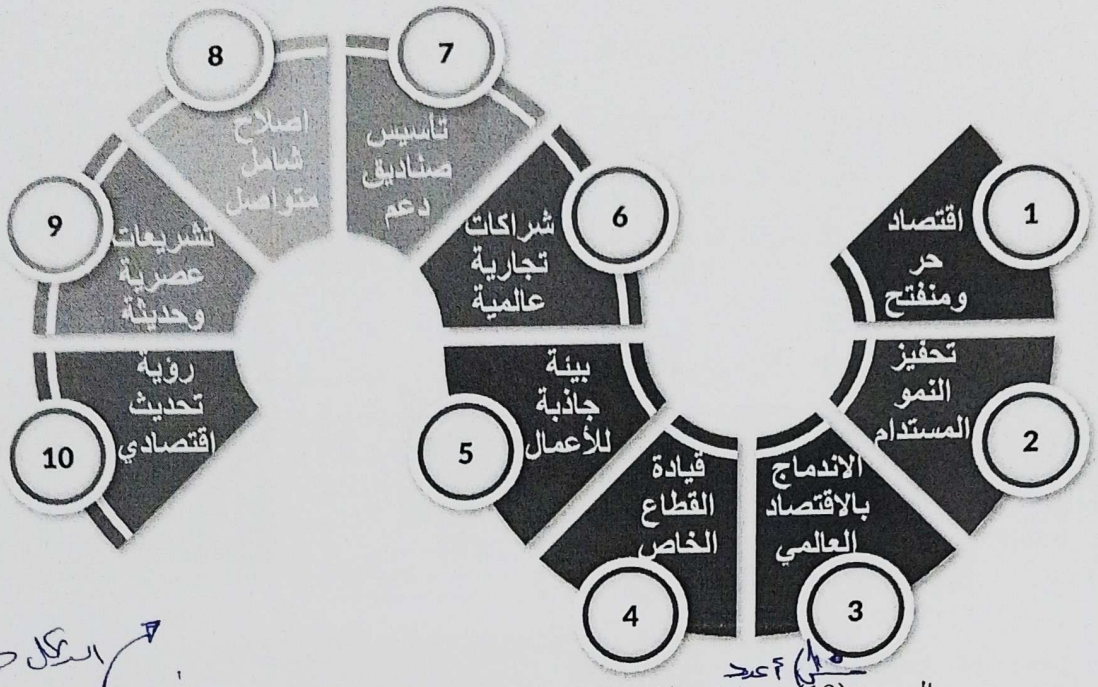

الصورة (19): مسارات الاقتصاد الوطني في عهد الملك عبد الله الثاني.

3 إنشاء المؤسّسات التي تُعنى بالقطاع التجاري وتطويره

أولت الحكومة الأردنية القطاع التجاري اهتمامًا واضحًا؛ فأنشأت العديد من الغرف التجارية في مدن المملكة، ومؤسّسة المواصفات والمقاييس، والمؤسّسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وفروعًا عديدة للمؤسّسة الاستهلاكية المدنية.

مؤسّسة المواصفات والمقاييس

مؤسّسة عامّة ذات استقلال مالي وإداري لتنفيذ مجموعة من المهامّ، منها: مواكبة التطوّر العلمي في مجالات المواصفات والمقاييس، وتقييم المطابقة واعتماد المختبرات، وتوفير الحماية الصحّية والبيئية والسلامة العامّة للمواطنين عن طريق التأكّد من أنّ المُنتَجات مطابقة للقواعد الفنّية المعتمدة من قِبَل المؤسّسة، وضمان جودة المُنتَجات الوطنية.

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي بين عامَي (٢٠١٠ م- ٢٠١١ م)، تأثّر الاقتصاد الأردني بالظروف الصعبة التي رافقت تلك الثورات، والاضطراب السياسي في المنطقة العربية؛ ما أدّى إلى خروج كثير من المستثمرين إلى خارج المملكة. وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الأردنّ توفير بيئة استثمارية آمنة؛ ما أدّى إلى انتعاش الاستثمار فيه في العقد الأخير وتطوّر بصورة ملحوظة. وكان من أهمّ مظاهر هذا التطوّر، ما يأتي:

الصورة (20): غرفة تجارة العقبة.

- إنشاء هيئة الاستثمار الأردنية.
- توفير البنية التحتية عن طريق المدن الصناعية المؤهّلة المناسبة للاستثمار.

Scanned with ACE Scanner

» تطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصّة.

» إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة، مثل مشروع العبدلي في العاصمة عمّان.

» إصدار العديد من القوانين والاتّفاقيات لتشجيع الاستثمار.

هيئة الاستثمار الأردنية

هيئة حكومية مستقلّة تأسّست في عام ٢٠١٤ م؛ بهدف تشجيع الاستثمار، وتوحيد التشريعات الخاصّة به، والحدّ من ازدواجية الأدوار والمهامّ والصلاحيات، وأُلحقت بوزارة الاستثمار في عام ٢٠٢١ م.

- أُبيّن أوجه الشبه والاختلاف بين هيئة تشجيع الاستثمار، ومؤسّسة المواصفات والمقاييس.

الاختلاف	الشبه	الاختلاف

المراجعة

1. المفردات

أُوضّح المقصود بكلّ ممّا يأتي: مؤسّسة المواصفات والمقاييس، هيئة الاستثمار الأردنية.

2. الفكرة الرئيسة

- أُوضّح ملامح تطوّر القطاع الصناعي في الأردنّ بين عامَي (1999–2024م).
- أُبيّن أبرز ملامح تطوّر الاستثمار في الأردنّ، في بداية القرن الحادي والعشرين.
- أُعطي أمثلة على المدن الصناعية في الأردنّ.
- أُعدّد المؤسّسات التي تُعنى بالقطاع التجاري وتطويره.

3. التفكير الناقد والإبداعي

- أُفسّر ما يأتي:
  - طبيعة العلاقة بين البيئة الآمنة، وتطوّر الاستثمار في الأردنّ.
  - عقد العديد من مؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردنّ.
- أقترح حلولًا لتطوير القطاع التجاري في الأردنّ.

. أمسح الرمز المجاور، وأبحث في الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار الأردنية، وأكتب تقريرًا عن الخدمات الاستثمارية التي تُقدّمها، وأعرضه أمام زملائي/ زميلاتي في الغرفة الصفّية.

Scanned with ACE Scanner

أُوضّح المقصود بكلّ ممّا يأتي: مؤسّسة المدن الصناعية، قناة الملك عبد الله، مؤسّسة المواصفات والمقاييس الأردنية، الثورة الصناعية الرابعة.

أُفسّر كُلًّا ممّا يأتي:

- اعتماد الصناعة في عهد الإمارة على الحِرَف اليدوية.
- نشاط الحياة الاقتصادية في الأردنّ بعد وحدة الضفّتين في عام 1950م.
- تأسيس البنك المركزي الأردني.
- يُعدّ القطاع التجاري من القطاعات المهمّة في بنية الاقتصاد الوطني.
- توقيع الأردنّ اتّفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية.
- تأسيس غرفة صناعة الأردنّ.

أضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة في كلّ ممّا يأتي:

1. أُنشئ أوّل مصرف زراعي في عهد الإمارة في عام:

أ- 1921م. (ب) 1922م. جـ- 1923م. د- 1924م.

[redacted] بين عامَي - م):

أ- صغر حجم السوق. (ب) الاعتماد على النقد الأردني.

ج- تقليدية الإنتاج والاستهلاك. د- ضعف الحركة التجارية.

3. تتغذّى قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبد الله) من:

(أ) نهر اليرموك. ب- نهر الأردنّ. جـ- نهر الزرقاء. د- سدّ المخيبة (سدّ الوحدة).

4. أصبح الدينار الأردني وحدة النقد المتداولة منذ عام:

أ- 1948م. ب- 1949م. (جـ) 1950م. د- 1951م.

5. تقع مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة:

أ- إربد. ب- المفرق. جـ- مأدبا. (د) الكرك.

- أحد التحديات الآنية لسياسات القطاع بين عامي (١٩٢١ - ١٩٥١).

Scanned with ACE Scanner